



ببان صءففل

موازنة 2015 ءءصص أكبر مزلانلة للاسءءءمار فل البنة الءءنللة فل ءارلء أونءارللو

ءءكف الءكؤمة على بناء أونءارللو وءنملة الاءءءءاء وءلل ءرء العمل

23 أبرلل/نلسان 2015

أصدر اللوم وزلر المالللة Charles Sousa موازنة 2015 والءل ءءصص مزلانلة للر مسبؤفة للاسءءءمار فل البنة الءءنللة من أجل ءعم النمو الاءءءءاءل وءوفلر وظائف ءءللة.

ءآل هءه الموازنة مءءءافاً للءزام الءكؤمة بلبلء طرق ءءللة مءءكرة للنملة الاءءءءاء مع الإبقاء فل الوقت نفسه على الءءءمء الءلولة العامة الءل ءعءءمء عليها الأسر والمءءمءاء المءللة، وبلشمل هءا الاسءءءلال الأمءل لءلمة أصول المءاطعة لءعم أكبر اسءءءمار فل البنة الءءنللة فل ءارلء أونءارللو. كما ءبءأ المءاطعة أيضاً بالسماء لمءاجر البقاله ببلع مشروب البلرة لإراءة العملاء وءوسلء نءاق اءءلاراءهم مع الءفاظ فل الوقت نفسه على الءزام أونءارللو بالمسؤؤولة الاءءماعة.

ءءوقع أونءارللو عءءراً مءءاره 8.5 مللار ءولار ءلال السنة المالللة 2015-2016، أل أقل من العءر المءءوقع فل موازنة 2014، للكون بءلك أقل عءر على الإءلاق منذ بءاءة الرءوء العالمل. وءءواصل المءاطعة الءاء ءءء مدروس ومءأن فل مسارها ءوء ءءقق الءوازن المالل للءساباء، ءلء ءءوقع عءراً مءءاره 4.8 مللار ءولار فل السنة المالللة 2016-2017 ءم العوءة إلى الءوازن المالل للءساباء ءلال السنة المالللة 2017-2018. ءعمل ءءة الءكؤمة المؤلفة من أربعة أءراء على ءءولر أونءارللو بالاسءءءمار فل المواءب والمهاراء البشرلة، وإنشاء البنة الءءنللة العامة كالطرق ووسائل النقل، وبلبلء بئئة ءلناملكلة ءلالفة ءزءهر فلها الأعمال، وصباغة برنامء مءءءرات ءقاعءللة آمنة.

ءءولر بنة أونءارللو الءءنللة

إن ءءءلء وءوسلء البنة الءءنللة العامة بلءعم الصناءاء فل أونءارللو وءلل ءرء عمل وبلهءل المءاطعة للءنافس بشكل أفضل فل الاءءءءاء العالمل، مع ءلبئته فل الوقت نفسه ءاباء المواءنلن المسءءبللة فل مءالاء الءعللر والرعالة الصءللة والطرق والنقل. اسءءءمار أونءارللو بلءل البناء، وبناءها بلءل ءنملة. ءواصل موازنة 2015 ءءة أونءارللو للءءلصص مزلانلة للر مسبؤفة لاسءءءمار ما بلزء على 130 مللار ءولار فل البنة الءءنللة على مءل 10 سنواء وءءوسع فلها، وبلشمل هءا ما بلل:

- زلءاءة الأموال المءءصصة لبرنامء "ءءع أونءارللو ءءماً" (Moving Ontario Forward) بمءءار 2.6 مللار ءولار لبلصء الإءمالل 31.5 مللار ءولار على مءل 10 سنواء، بلءصص منها ءوء 16 مللار ءولار لمشارلء النقل فل منءقة ءورءءو وهاملءون الكبرى (GTHA)، وءوء 15 مللار ءولار فل مشارلء النقل والمواصلاء ومشارلء البنة الءءنللة الأءرى ءاء الأولولة ءارء منءقة ءورءءو وهاملءون الكبرى (GTHA). ءعوء هءه الزلءاءة إلى ارءءاع مسءءءف ءءة الاسءءءلال الأمءل لأصول المءاطعة.

- تخصيص استثمار مقداره 11.9 مليار دولار للسنة المالية 2015-2016 في البنية التحتية كالطرق والجسور والنقل العام وشبكات المياه والمستشفيات والمدارس.

والحكومة ماضية قدماً في خطة لاستغلال قيمة أصولها الاستغلال الأمثل وإعادة استثمار صافي عوائد بيع الأصول، من خلال حساب تريليوم ترست (Trillium Trust)، في مشاريع النقل العام والنقل والمواصلات ومشاريع البنية التحتية الأخرى ذات الأولوية لتعزيز اقتصاد أونتاريو وتشجيع خلق فرص العمل. ستسرع زيادة الأموال المخصصة لبرنامج دفع أونتاريو قدماً (Moving Ontario Forward) تنفيذ المشاريع ذات الأولوية وخلق مشاريع جديدة. وتشمل خطة الاستغلال الأمثل لقيمة الأصول ما يلي:

- توسيع ملكية شركة Hydro One لخلق منافع عامة دائمة وسبل مستمرة لحماية الصالح العام وعملاء الشركة.
- استعراض عدد من الأصول العقارية ذات المواقع المتميزة تمهيداً لبيعها.

الشراكة مع قطاع الشركات التجارية لتوفير فرص العمل

تواصل أونتاريو خلق فرص عمل مجزية عالية الأجر، حيث انشئت التوظيف بقوة من الحضيض الركودي الذي بلغه في يونيو/حزيران 2009، في ظل توفير ما يزيد على نصف مليون وظيفة جديدة، ثلاثة أرباعها وظائف في مجال صناعات أجراها فوق المتوسط. كما قد استعادت المقاطعة كافة الوظائف التي فقدتها منذ الركود الاقتصادي العالمي بل وأكثر منها. وتتيح هذه الوظائف عالية الجودة فرصاً للتطور الشخصي وتؤدي في الوقت نفسه إلى الاستقرار المالي وتؤمن الازدهار لجميع سكان أونتاريو.

تواصل موازنة 2015 بناء اقتصاد أونتاريو من خلال ما يلي:

- زيادة التمويل لصندوق فرص العمل والازدهار (Jobs and Prosperity Fund) الذي يقدم 2.5 مليار دولار على مدى 10 سنوات للدخول في شراكة مع مزيد من الشركات التجارية، مما يحسن الإنتاجية، ويزيد الابتكار، وينمي الصادرات، ويخلق فرص العمل. أعلنت موازنة 2015 عن زيادة ميزانية الصندوق بإجمالي 200 مليون دولار بداية من 2015-2016، ليصل إجمالي ميزانية الصندوق إلى 2.7 مليار دولار على مدى عشر سنوات وامتداد نطاق القطاعات المؤهلة ليشمل قطاع الغابات.
- الاستمرار في تقديم الدعم لأسعار الكهرباء لما بعد مارس/آذار 2016 للمنشآت الصناعية الشمالية الكبيرة المتأهلة، وهو ما يساعد على استمرار الوظائف والتنافسية العالمية.
- التصدي لتغير المناخ الآن لضمان مستقبل اقتصادي مزدهر ومجتمع ينعم بالرخاء. ستمضي أونتاريو قدماً في نظام للحد من الانبعاثات ومبادلتها ليكون هذا النظام هو آليتها المعتمدة لتسعير الكربون، إذ سيتم توجيه عوائد نظام الحد من الانبعاثات ومبادلتها إلى الأولويات الرئيسية التي ستساعد على تقليص انبعاثات الغازات الدفيئة.

تنمية قوة عاملة عالية المهارات

إن أعظم مواطن قوة أونتاريو هو أهلها. وباستثمار المقاطعة اليوم في القوة البشرية وتزويد أبنائها بما يحتاجون إليه من دعم لاكتساب المهارات المناسبة والحصول على الوظائف الملائمة، فإنها تبني اقتصاد قوي للغد. وتشمل تدابير الموازنة ما يلي:

- مواصلة تحسين التعليم والتدريب على المهارات، بداية من مرحلة ما قبل المدرسة ورياض الأطفال بنظام اليوم الكامل وحتى التعليم ما بعد الثانوي وبرامج التدريب الحرفية، مع اتباع أساليب مبتكرة كالأبرامج التجريبية للتعليم التجريبي.
- استثمار مبلغ إضافي مقداره 250 مليون دولار على مدى سنتين في برنامج إستراتيجية فرص العمل من أجل الشباب في أونتاريو (Ontario Youth Jobs Strategy)، مما يرفع إجمالي الاستثمار في برامج تشغيل الشباب إلى أكثر من 565 مليون دولار.
- تحديث برنامج الإعانة المالية للطلاب في أونتاريو (Ontario Student Assistance Program) بغرض زيادة المساعدات المالية المقدمة للطلاب.

تتمتع الحكومة بسجل مشرف في قوة الإدارة المالية، وقد حافظت المقاطعة منذ السنة المالية 2010-2011 على متوسط النمو السنوي في الإنفاق على البرامج عند 1.5 في المائة، أي ما دون معدل التضخم، دون تقليص الخدمات الحيوية. وتقطع موازنة 2015 شوطاً أكثر بعداً في الطريق نحو التوازن المالي من خلال ما يلي:

- مواصلة استعراض البرامج وتحديثها وتحويلها (PRRT)، وهو نهج جديد تماماً في التخطيط وإعداد الموازنات لسنوات متعددة يعمل على تحديد كل من الفرص القصيرة والطويلة الأجل لتحويل البرامج والخدمات، والإقدام على خيارات صعبة لإنهاء البرامج غير المنتجة أو التي لا ترتبط بالأولويات الرئيسية أو التي لم تعد تخدم مصلحة عامة واضحة. وفيما يخص السنة المالية 2014-2015، فقد بلغنا مستهدفنا بتحقيق وفورات مقدارها 250 مليون دولار من مراجعة البرامج وذلك من خلال عدد من المبادرات التي حددت الكفاءات أو قللت التكاليف أو خفضت المصاريف الإدارية غير المباشرة دون التأثير على خدمات الخط الأمامي. ويصل مستهدف تحقيق الوفورات من مراجعة البرامج إلى 500 مليون دولار لكل من السنوات المالية 2015-2016، و2016-2017، و2017-2018.

- إدارة نمو نفقات البرامج على المدى المتوسط، والذي يُتوقع الاحتفاظ به عند متوسط 0.9 في المائة في الفترة الواقعة بين السنتين الماليتين 2013-2014 و2017-2018.

- يُتوقع نمو إجمالي نفقات قطاع الصحة بنسبة 1.9 في المائة سنوياً في المتوسط، ونفقات قطاع التعليم بنسبة 2 في المائة سنوياً، ونفقات قطاع خدمات الأطفال والخدمات الاجتماعية بنسبة 2.9 في المائة سنوياً، ونفقات قطاع العدالة بنسبة 1.5 في المائة سنوياً.

- وأما نفقات قطاع التعليم ما بعد الثانوي والتدريب فستظل إلى حد كبير دون تغير، مع توقُّع انخفاض نفقات كافة البرامج الأخرى بنسبة 5.5 في المائة سنوياً في المتوسط.

- مواصلة التفاوض على الاتفاقيات الجماعية مع الخدمة العامة في أونتاريو العامة والقطاع العام الأوسع ضمن الإطار المالي العام الحالي لأونتاريو، والذي لا يشمل تمويلًا إضافيًا لزيادة الأجور، إذ أن أية زيادات متواضعة في الأجور يجب أن تقابلها تدابير أخرى في إطار التمويل الحالي المتاح للموظفين لتعويض الزيادة من أجل التوصل إلى اتفاقيات متوازنة في محصلتها دون زيادة أو نقصان.

- منذ يوليو/تموز 2012، بلغ متوسط الزيادة السنوية المتفاوض عليها في الأجور في عموم قطاع الخدمة العامة الإقليمي في أونتاريو 0.6 في المائة، وهذه النسبة أقل من نظيرتها في قطاع الخدمة العامة البلدي في أونتاريو (1.9 في المائة)، وقطاع الخدمة العامة الفيدرالي في أونتاريو (1.7 في المائة)، والقطاع الخاص في أونتاريو (2.0 في المائة).

- محاربة الاقتصاد السري - الذي يقدر حجم نشاطه السنوي في أونتاريو بـ15 مليار دولار - للمساعدة على تحقيق تكافؤ الفرص للشركات التجارية. وتعكف المقاطعة على تحقيق هذا من خلال تحسين جمع المعلومات والتحليل، وزيادة تدابير التصدي للتهريب، والحد من تهريب الشركات من الضرائب. كما ستقترح المقاطعة أيضاً تحريم استخدام أو تصنيع أو توزيع تكنولوجيات التلاعب في سجلات المبيعات الإلكترونية.

اقتباس

"موازنة أونتاريو لسنة 2015 أكثر من مجرد تقرير حول الشؤون المالية للمقاطعة؛ إذ تُعنى بحماية جودة حياة المواطنين والحفاظ عليها وتحسينها في عموم هذه المقاطعة. فأونتاريو مهيأة لقيادة كندا في الاقتصاد الحديث من خلال البنية التحتية التاريخية واستثمارات النقل العام التي لن تزيد من سرعة نقل السلع إلى الأسواق وسلامة تنقل الناس بين بيوتهم ومحال عملهم فحسب، بل ستجعل أونتاريو مقاطعة أكثر تنافسية وأكثر إنتاجية. توجز هذه الموازنة خطتنا للاستثمار في المهارات البشرية والتدريب، ودعم وجود مناخ تجاري ديناميكي وتنافسي، وتعزيز تقاعد آمن، وإدارة إنفاقنا على البرامج. إن أونتاريو تسير نحو تحقيق التوازن المالي في موازنتها بحلول السنة المالية 2017-2018 وسوف نقوم بذلك على نحو يجمع بين العدل والمسؤولية".

— Charles Sousa، وزير المالية (Minister of Finance)

حقائق سريعة

- يتوقع معظم اختصاصيي التوقعات بالقطاع الخاص أن يتبوأ اقتصاد أونتاريو مكانة بين رواد النمو الإقليمي في كل من السنتين المقبلتين.
- وفرت الحكومة منحاً وقروضاً طلابية بأكثر من 1.3 مليار دولار في السنة المالية 2013-2014 مما ساعد أكثر من 380,000 طالب.
- ساعدت شبكة التوظيف في أونتاريو نحو مليون من أبناء المقاطعة في السنة المالية 2013-2014، بما في ذلك أكثر من 150000 رب عمل في عموم المقاطعة.
- في 1 يونيو/حزيران 2014، ارتفع الحد الأدنى للأجور في الساعة إلى 11 دولاراً، كما سيرتفع إلى 11.25 دولاراً في أكتوبر/تشرين الأول 2015.

اعرف المزيد

[للاطلاع على موازنة أونتاريو 2015](#)

[لقراءة خطاب الموازنة](#)

[للاطلاع على مقتطفات من موازنة أونتاريو 2015](#)

للاطلاع على معلومات أساسية حول موازنة أونتاريو 2015:

- [تطوير بنية أونتاريو التحتية](#)
- [الشراكة مع قطاع الشركات التجارية لتوفير فرص العمل](#)
- [تنمية قوة عاملة عالية المهارات](#)
- [الاستثمار في مجتمع قائم على العدل لجميع سكان أونتاريو](#)
- [القيادة الوطنية – أونتاريو قوية، كندا قوية](#)
- [تعزيز أمن التقاعد لكل أبناء أونتاريو](#)
- [الاستغلال الأمثل لقيمة الأصول لبناء أونتاريو](#)

[لقراءة التوصيات النهائية للمجلس الاستشاري لرئيس الوزراء بشأن الأصول الحكومية](#)

Ontario.ca/budget

Disponibile en français

لاستعلامات وسائل الإعلام فقط:

416-326-1409، مكتب الوزير (Minister's Office)، Kelsey Ingram
416-325-0324، وزارة المالية (Ministry of Finance)، Scott Blodgett

لاستعلامات الجمهور:

1-800-337-7222

للمعاقين سمعياً (الهاتف النصي): 1-800-263-7776